الفصل الأول

التطور التاريخى

التعليم وبناء مصر الحديثة :

من المألوف عادة التأريخ للتعليم فى مصر الحديثة بمحمد على أول وال لها • ومن المعروف أنه من أصل تركى ولد سنة ١٧٦٩ فى « قولة » وهى ميناء مقدونى صغير على بحر ايجة تابع لليونان حاليا • وتربى محمد على يتيما بفضل حاكم قولة ورعاه فى أيامه الأولى تاجر طباق فرنسى هو مسيو « ليون » وقد جاء محمد على الى مصر مع القـوة الألبانية التى أرسلتها الامبراطورية العثمانية لطرد الفرنسيين من مصر وفيها كشف عن مهارة قيادية فائقة استطاع معها أن يصبح حاكما لمصر سنة ١٨٠٥ • وقد جاءت محاولة محمد على فى بناء مصر الحديثة فى الوقت الذى بدأت فيه مصر تفيق من نومها طيلة عدة قرون على أثر ايقاظ الحملة الفرنسية لها • وقد استهدف بناء جيش قوى يمكنه من الاستقلال بمصر • ونظرا لحاجته الى المهندسين والأطباء والفنيين فقد أنشأ المدارس العالية أولا لتخريجهم ثم أنشأ المدارس التجهيزية ثم مدارس المبتديان • وكان هدف التعليم نفعيا بحتا لسد حاجة الجيش والحكومة • وقد اهتم بتعليم الجنود لدرجة أنه جعل ترقيتهم رهنـا بالقدرة على معرفة القراءة والكتابة • وفى نهاية عهده أى سنة ١٨٤٠ حدث تدهور كبير فى عصره اذ أغلق معظم المدارس •

ولم تكن فكرة شعبية التعليم أو تعميمه من أهداف محمد على بل على العكس من ذلك كان يدرك خطورة آثارها وقد عبر عن ذلك تعبيرا صريحا فى خطاب كتبه لابنه ابراهيم فيه يلفت نظره « الى ما تعانيه

أوربا عندئذ من نتائج تعميم التعليم بين العامة فانهم قد تورطوا فى تعليم الناس حتى أصبحوا وليس فى طاقتهم تلافى ما فات فاذا كان هذا المثال أمام الأنظار فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » •

ومع أن لجنة تنظيم التعليم قررت سنة ١٨٣٦ أن الهدف من التعليم الابتدائى هو « نشر مبادىء العلوم بين الأهالى » وهى أول اشارة الى المفهوم للتعليم فان هذا الهدف ظل على الورق حتى سنة ١٨٤٣ عندما حاول رفاعة الطهطاوى تطبيق فكرة التعليم الشعبى فى المكتب التجريبى الذى أنشىء بفضله وألحق بمدرسة المبتديان بالقاهرة حيثكانتتطبق فيه طريقةلانكستر فى التعليم وهى الطريقة التى اعتمدت عليها انجلترا وأمريكا وفرنسا فى نشر التعليم الأولى بها • وقد بدىء فى تعميم هذه الطريقة بعد ذلك فى مدارس عرفت بمكاتب الملة أى الأهالى وكان هدفها نشر التعليم الأولى بين أبناء الشعب لكن هذه المكاتب سرعان ما ألغيت سنة ١٨٤٩ عندما تولى عباس الحكم • وكان مقدم عباس بمثابة كارثة للتعليم لأنه لم يكن يؤمن بأهمية المدارس فأغلق المدارس الابتدائية ومكاتب الملة ثم أكمل سعيد على النظام التعليمى بمقدمه عام ١٨٥٤ اذ أغلق ما بقى من المدارس وأغلق معها أيضا ديوان المدارس وهكذا قضى على النظام التعليمى بأكمله واستمرت هذه الفترة من الركود التام طيلة عهد سعيد حتى عام ١٨٦٣ • وكان لسياسة التبذير التى اتبعها هو ومن بعده الخديو اسماعيل أثرها الكبير اذ دفعت بالبلاد الى الاقتراض من البنوك الأوربية وهكذا غرقت البلاد فى الديون مما ترتب عليه فرض رقابة انجلو فرنسية على الميزانية المصرية وكان يخصص منها ثلثاها للوفاء بالتزامات الديون •

وفى نفس الوقت كانت هناك الامتيازات الأجنبية التى كانت تحمى الأوربيين وبموجبها كان لا يمكن محاكمة أجنبى فى المحاكم المصرية ولم يكن يدفعون ضرائب عامة للدولة وكانوا يتمتعون بحرية العيش والعمل

بدون أى قيود • وفى عام ١٨٧٨ كان هناك ٦٨ ألف أوربى يعيشون فى مصر ويتمتعون بهذه الامتيازات • وكان من الطبيعى أن تعمل هـذه الأوضاع الغريبة على اثارة الشعور الوطنى وقامت الصحافة الوطنية بدور ايجابى لتنوير الرأى العام كما أصبح أول مجلس نيابى وهو مجلس شورى النواب الذى تكون فى مصر فى تلك الفترة سنة ١٨٦٦ منبرا للوطنيين المصريين • يضاف الى ذلك أيضا ما قام به جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده من خلال كتاباتهما وخطبهما ودعواتهما بالاصلاح وقد تجسدت تعبئة الشعور الوطنى فى ثورة عرابى سنة ١٨٨٢ وترتب عليها احتلال الانجليز لمصر • وصاحب هذه الفترة من اليقظـة القومية اهتمام بالتعليم وظهور فكرة التعليم الشعبى مرة أخرى سنة ١٨٦٦ عندما قام مجلس شورى النـواب وهو أول مجلس نيابى فى مصر واشترطت لائحته أن يكون النائب ملما بالقراءة والكتابة وقد ناقش أعضاء المجلس مقتضيات هذا النص وأنه يوجب تعميم التعليم بـين أفراد الشعب واتخذ المجلس قرارات هامة منها :

ـ أن هدف التعليم الابتدائى ليس اعـداد الموظفين بل تثقيف الشعب •

ـ أن التعليم الابتدائى واجب قومى لا تختص الحكومة وحدها بتوجيهه وتحمل أعبائه •

وقد جاءت لائحة رجب المشهورة ١٨٦٨ التى ترتبط باسم على مبارك « أبو التعليم المصرى » لتؤكد ضرورة نشر التعليم بين أفراد الشعب • والعمل على اصلاح الكتاتيب وتطويرها وتوحيدها تحت اسم « المدارس الأهلية » واستهدفت تنظيم هذه المدارس وترتيب امتحانات سنوية لها ووضعها تحت اشراف الحكومة وتفتيشها وترتيب الفحص الطبى للتلاميذ وعمل احتفالات تعزف فيها الموسيقى للاحتفال بالمتفوقين فى الامتحانات• لكنها لم تحقق الهدف منها نظرا للضائقة المالية التى كانت تمر بها مصر

آنذاك من ناحية ولعجز الأهالى عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو التعليم من ناحية أخرى •

وقد ساعد على اذكاء اليقظة القومية فى هذه الفترة تكوين الجمعيات التى ناهضت اسماعيل مثل جمعية « مصر الفتاة » التى كان من أعضائها أديب اسحاق وسليم نقاش وعبد الله النديم وجمعية « رواق الشوام » بالأزهر التى أنشئت سنة ١٨٧٣ كما نشط فى هذه الفترة نشاط الجمعيات فى انشاء المدارس لنشر التعليم بين أبناء الشعب مثل جمعية الآداب (١٨٧١) وجمعية المقاصد (١٨٧٨) والجمعية الخيرية (١٨٧٨) •

كما شهدت هذه الفترة أيضا أول محاولة لاخضاع المدارس الأجنبية لاشراف الدولة والحكومة وهى المحاولة التى عرفت بلائحة رياض سنة ١٨٧٤ (وليس عام ١٨٧٢ كما تذكر بعض المصادر) وكان رياض آنذاك ناظرا لديوان المدارس وقدمها الى الخديو فى ٤ يناير من تلك السنة • وكانت المدارس الأجنبية قد بدأت فى الانتشار منذ أربعينيات القرن التاسع عشر بشجيع الحكام وبدأ المبشرون من الاوربيون انشاء مدارسهم ففى سنة ١٨٤٠ انشأ الآباء العازاريون أول مدرسة فرنسية لهم فى الاسكندرية • وكذلك أنشأت الجمعية الانجيلية البروتستانتية مدارس لها وتبعهم الفرير والارسالية الامريكية البروتستانتية وتبعهم بعد ذلك الآباء الجزويت •• وحتى عام ١٨٧١ كانت توجد ١٦٠ مدرسة أجنبية تضم ٥٥٩١ تلميذا • ولم تكن هناك أى قيود على هذه المدارس • بل ان الأغرب من هذا أن هذه المدارس كانت تلقى التشجيع الأدبى والمادى من الحكام • فكانت تقدم لها الهبات وتمنح الأراضى وكميات سنوية من القمح وتدفع لها أجور مرتبات معلمى اللغة العربية وتقدم لها مجانا الكتب الدراسية ومساعدات مالية سنوية أيضا •

ويبدو من خطاب رياض المرفق باللائحة أن ما كانت تقدمه اللائحة هو حل مؤقت حتى يصدر قانون عام للمدارس الوطنية والأجنبية • واعترفت

اللائحة بالمبدأ الذى يقول : ان مساعدة الحكومة للمدارس يجب أن يصحبها رقابة حكومية على هذه المدارس •

وتضمنت اللائحة ١٦ مادة تناولت العلاقة بين المدارس الخاصة بما فيها المدارس الأجنبية وبين ديوان المدارس • وكان من أهم المبادىء التى قامت عليها اللائحة هو ضرورة الحصول على موافقة الحكومة على انشاء أى مدرسة خاصة أو أجنبية وأن تكون هذه المدارس خاضعة لتفتيش الديوان •

ولكن هذه اللائحة لم تر النور ولم يوافق عليها بل وترك صاحبها ديوان المدارس بعدها بعدة شهور • ومع هذا فقد كانت هذه اللائحة ثورية وقبل أو انها اذ لم يتحقق مبدأ اشراف الدولة على المدارس الأجنبية الا بعد ذلك بثلاثة أرباع قرن من الزمان فى ابريل ١٩٤٨ عندما صدر تنظيم بهذا الصدد وان ظل شكليا على الورق حتى عام ١٩٥٨ كما سنرى•

على ابراهيم وتقرير القومسيون (سنة ١٨٨٠) :

فى مايو سنة ١٨٨٠ قدم على ابراهيم ناظر ديوان المدارس آنذاك تقريرا الى مجلس النظار يتعلق باصلاح التعليم • وقد عبر فى تقريره عن ضرورة تحسين واصلاح أحوال المدارس القائمة ونشر التعليم الابتدائى والمعرفة بين الناس •

واقترح ادخال الشهادات الدراسية لأول مرة لتنظيم انتقال التلاميذ من صف الى صف أعلى أو انهاء مرحلة تعليمية وذلك لضمان رفع مستوى التعليم والمعروف أن الشهادات الدراسية للتعليم العام بدأت فى عام ١٨٨٧ عندما أدخلت الشهادة الثانوية وسنة ١٨٩١ عندما أدخلت الشهادة الابتدائية •

كما اقترح التقرير أيضا انشاء مجلس المعارف• وفى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠

أحال مجلس النظار التقرير الى الخديو مشفوعا باقتراح تشكيل لجنة وفى اليوم التالى وافق الخديو على تشكيل اللجنة التى عرفت باسم قومسيون المعارف Ed. Commission برئاسة على ابراهيم • وكان نتيجة عمل هذه اللجنة تقريرا عرف بتقرير قومسيون المعارف • وقد نظـر التقرير الى اصلاح التعليم بمنظور أوسع مما اقترحه على ابراهيم • وقد تضمن التقرير سبعة فصول تتناول التعليم الابتدائى والثانوى والعالى والموضوعات العامة وبعض المعاهد التعليمية الأخرى والمسائل الادارية وأخيرا خلاصة •

أما بالنسبة للتعليم الابتدائى فقد اعترف التقرير بقلته ورداءة نوعيته وطرق تدريسه واقترح زيادة عدد المدارس الابتدائية وتحسين مناهجها •

وبالنسبة للتعليم الثانوى فقد اعترف التقرير بنقص الكم والكيف فيه واقترح التوسع فيه وتحسين مناهجه ومستوى معلميه •

وطالب القومسيون بفرض ضريبة للتعليم لم تنفذ الا عام ١٩٠٩ عندما خولت مجالس المديريات هذه السلطة •

ولكن تقرير القومسيون فقد فاعليته باضطراب الأحوال السياسية التى حلت بالبلاد فلم تلبث أن قامت ثورة عرابى سنة ١٨٨٢ وما ترتب عليها من احتلال الانجليز لمصر فى تلك السنة •

التعليم خلال فترة الاحتلال البريطانى : (١٨٨٢ ــ ١٩٢٢)

منذ بداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ لم يكن له سند قانونى يبرر وجوده حتى قيام الحرب العالمية الأولى عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر• وكانت الادارة البريطانية خلال معظم فترة الاحتلال تتمركز فى شخصية سير افلين بارنج الذى عرف فيما بعد بلورد كرومر

فقد عين قنصلا عاما على مصر فى سبتمبر ١٨٨٣ حتى تقاعده سنة ١٩٠٧ . وكان خلال هذه الفترة الحاكم الفعلى لمصر . وبالنسبة لسياسته التعليمية فقد اتبع خطى السياسة التعليمية التى فرضها «ماكولى» على الهند . وقد عبر بذلك صراحة عندما قال ان « الانجليز فى مصر قد ساروا على نفس المبادىء التى نادى بها ماكولى »[١] .

وكان ماكولى يعتقد كما عبر عن ذلك سنة ١٨٣٥ أن الهدف الرئيسى للحكومة (فى الهند) هو ترقية العلوم الأوربية بين الهنود واستخدام الانجليزية كلغة للتعليم فى المدارس لأنها أعلى اللغات الأوربية وتوجيه ميزانية التعليم للانفاق على التعليم الانجليزى وحده . وكان ماكولى معروفا بتعصبه الشديد ضد الشرق والشرقيين لا سيما المسلمين منهم وقد عبر عن ذلك عندما قال ان اللغات الشرقية لا تستحق أى اهتمام وأن رفا واحدا من مكتبة أوربية يساوى كل التراث الوطنى للهند وجزيرة العرب . وكان ماكولى يستهدف من سياسته التعليمية خلق طبقة من الهنود هم هنود فى اللون والدم ولكنهم انجليز فى الفكر والذوق والخلق والعقلية . وقد أعجب كرومر بسياسة ماكولى هذه وعلى الرغم من أنه يتفق مع ما وجه من نقد الى هذه السياسة على أنها كانت كارثة بالنسبة للهند فانه من ناحية أخرى يقول أن سياسة ماكولى كانت حكيمة وأنها كانت السياسة الجديرة بشعب متحضر .

السياسة التعليمية للاحتلال : اعتمدت سياسة كرومر التعليمية على عدة مبادىء رئيسية من أهمها :

١ ــ **استخدام اللغة الانجليزية كلغة تعليم** : فقد عمل كرومر على اتباع سياسة تعليمية فى مصر مماثلة لسياسة رفيقه ماكولى فى الهند فعمل على ادخال اللغة الانجليزية كلغة تعليم منذ سنة ١٨٨٨ واحلالها محل اللغة العربية . ويقول مستر همفرى يومان وهو شاهد عيان انجليزى عمل فى مصر كمفتش فى وزارة المعارف فى الفترة من ١٩٠٣ ــ ١٩١١ يقول ان المواد التى كانت تدرس باللغة العربية هى اللغة العربية والدين الاسلامى[٢] .

ويعلق على ذلك بقوله ان استخدام الانجليزية كلغة تعليم كان بالنسبة لمدارس الحكومة مبدأ خطأ بصورة أساسية . لقد كانت اللغة العربية تعامل كلغة أجنبية بل أن الأسوأ من ذلك هو أن عدد الساعات الأسبوعية التى كانت مخصصة لتعليمها خفضت الى الحد الأدنى وكانت أقل من المدة التى كانت تخصص لتعليم اللغة الانجليزية كلغة أجنبية[٣] .

وكانت المدارس الثانوية والمعاهد العالية تضم أعدادا كبيرة من المدرسين الانجليز وقد ظل استخدام اللغة الانجليزية كلغة تعليم حتى عام ١٩٠٧ عندما بدأ احلال اللغة العربية بالتدريج محل اللغة الانجليزية وكانت هذه السنة هى السنة التى غادر فيها كرومر مصر وعين فيها سعد زغلول وزيرا للمعارف .

٢ ــ **تجميد النمو التعليمى** : فعلى الرغم من أن عدد سكان البلاد زاد من حوالى ٧ ملايين سنة ١٨٨٢ الى ما يزيد قليلا على ١١ مليونا سنة ١٩٠٧ وأن ميزانية الدولة خلال نفس الفترة زادت من حوالى ٩ر٤ مليونا الى ١٦ر٨ مليونا فان سياسة الانجليز عملت على تجميد الموقف التلعيمى مما أدى الى انتشار الجهل. لقد ارتفعت نسبة الأمية بين الشعب من ٨٣ر٧٪ من الذكور سنة ١٨٨٢ الى ٩٢٪ سنة ١٩٠٧[٤] يضاف الى ذلك أن عدد المدارس فوق المرحلة الأولى زاد من ٣٨ مدرسة الى ٥٨ مدرسة من بينها أربع مدارس فقط ثانوية وست مدارس عالية وهو نفس العدد الذى كان موجودا منذ ٢٥ سنة مضت[٥] .

٣ ــ **تقييد الفرص التعليمية بفرض المصروفات المدرسية** : فقد كانت كل أنواع التعليم قبل الاحتلال مجانية فى المدارس الحكومية ولكن بعد الاستقلال فرضت المصروفات المدرسية على كل أنواع المدارس الرسمية.

وفى تبرير هذه السياسة يقول لورد كرومر « ان احسن اختبار

لمعرفة ما اذا كان المصريون يرغبون حقيقة فى التعليم هو تأكيد مدى استعدادهم لأن يدفعوا المال فى مقابلها »[٢٦] .

ويقول أيضا : ان من الصعوبات الرئيسية فى سبيل اتباع سياسة تعليمية متنورة فى مصر فى السنوات الأولى من الاحتلال كان يتمثل فى وجود قلة من الباشوات .. ولا شك فى أنه لو كان للانجليز يد حرة فى تصريف الأمور لكان هناك تقدم كبير أكثر مما كانت عليه الحال » . ألم يكن كرومر نفسه حاكم مصر ؟ .

وربما كان من أحسن التفسيرات ما يقدمه ستيفنس اذ يقول ان الادارة البريطانية بدت أنها تعتقد أن المثقفين المصريين يمكن أن يكونوا عنصرا مزعجا لها ولذلك عملت على تحويل النظام برمته الى تخريج جيل من الكتبة وصغار الموظفين الحكوميين بأقل مستوى من التعليم . وفى تعليل لطفى حسين يقول ان الانجليز يقترون التعليم على أبنائهم فى بلادهم فما بالك بأبناء المستعمرات ؟[٧] .

٤ ــ **ربط الوظائف بالشهادة:** فقد عملت السياسة الانجليزية فى مصر على استحداث الشهادات الدراسية وربط الوظيفة بالشهادة فقد أنشئت الشهادة المدرسية الثانوية سنة ١٨٨٧ والابتدائية سنة ١٨٩١ والشهادة العالية للوظائف الملكية الصغرى سنة ١٩٠٥ .

٥ ــ **تسلط الادارة** : فقد اعتمد كرومر فى ادارة التعليم على دوجلاس دانلوب الذى عينه مفتشا عاما فى وزارة المعارف فى يناير سنة ١٨٩٠ وفى مارس ١٨٩٧ رقى الى سكرتير عام ثم الى مستشار فى مارس سنة ١٩٠٧ . واتسمت ادارته للتعليم بالشدة والصرامة والتعليمات الشديدة وكان يؤمن بالمثل الذى يقول « ان الألفة تولد الاحتقار » ولذلك كان يبدو بمظهر التعالى والكبرياء حتى يحمل الآخرين على هيبته واحترامه وبعبارة أخرى لقد تنكر دانلوب فى ادارته للتعليم فى مصر للمبادىء الحرة الديمقراطية التى تسير عليها ادارة التعليم فى بلده .

٦ ــ **التقييد على التعليم :** عملت سياسة الاحتلال على ضغط ميزانية التعليم على الرغم من مغالطات لورد كرومر • فعلى الرغم من الضائقة المالية التى كانت تمر بها البلاد قبل الاحتلال فان ميزانية التعليم ظلت فى اطراد مستمر حتى بداية الاحتلال • فقد كانت الميزانية فى ٧٧/١٨٧٨ حوالى ٣٥ ألف جنيه (وليست ٢٩ ألف جنيه كما ذكر كرومر) زيدت الى حوالى ٤٥ ألف جنيه سنة ١٨٧٨/١٨٧٩ وحوالى ٥٩ ألف جنيه سنة ٧٩/١٨٨٠ وحوالى ٨٢ ألف جنيه سنة ٨٠/١٨٨١ وحوالى ٨٨ ألف جنيه سنة ٨١/١٨٨٢ ثم نقصت الى ٦ر٧٥ ألف جنيه عام ٨٢/١٨٨٣ • وبينما كانت ميزانية التعليم تعادل ما يقرب من ١٪ من ميزانية الدولة سنة ١٨٨٢ فان هذه النسبة نقصت الى ٧٠ر٪ من ميزانية الدولة ــ رغم زيادتها ــ عام ١٨٩٠ • وفى سنة ١٩٠٠ أى بعد ١٨ عاما من الاحتلال وصلت النسبة الى حوالى ١٪ أى الى ما كانت عليه تقريبا فى بداية الاحتلال • وهذا سير ألفريد ميلنر وهو رجل انجليزى كان يعمل وكيلا لوزارة المالية فى مصر يشير الى اتفاقية لندن سنة ١٨٨٥ التى قامت على أساس تقرير اشترك فيه لورد كرومر فيقول ان هذه الاتفاقية قد خفضت بدرجة كبيرة ميزانية وزارة المعارف العمومية •

سعد زغلول وسلطات الاحتلال :

ومنذ تولى سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية فيما بعد وزارة المعارف سنة ١٩٠٦ أصبح التعليم ميدانا للمعارك بينه وبين السياسة البريطانية وكان هذا الصراع يمثل قوة مد الحركة الوطنية فى مصر ممثلة فى زعيمها الذى استطاع أن يحقق لها الانتصار فى عدة جبهات أولها فى جبهة احلال اللغة العربية كلغة تعليم بدلا من الانجليزية منذ عام ١٩٠٧ وثانيا فى جبهة ميزانية التعليم التى ارتفعت سنة ١٩١٠ الى حوالى ٣٪ من ميزانية الدولة بعد أن كانت ٧ر٪ سنة ١٨٩٠ وثالثا فى جبهة مجانية التعليم فقد ألغيت مجانية التعليم فى عهد الاحتلال واستطاع أن يخصص بعض الأماكن المجانية لتعليم بعض التلاميذ فى التعليم الثانوى

الا أن مجانية التعليم لم تتحقق بصورة كاملة بالنسبة للتعليم الابتدائى الا سنة ١٩٤٤ ثم التعليم الثانوى سنة ١٩٥٠ .

التعليم فى عهد الاستقلال : (١٩٢٢ ــ ١٩٥٢)

انتهت الثورة الوطنية بزعامة سعد زغلول سنة ١٩١٩ بحصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ عندما رفعت عنها الحماية البريطانية وصدر بعدها بعام أول دستور مصرى مكتوب نص على الزامية التعليم ومجانيته فى المدارس العامة . وبدأت البلاد تشهد نهضة تعليمية كبرى فى ميدان تعليم الصغار وتعليم الكبار على السواء وكانت المدارس تفتح أبوابها ثلاث مرات يوميا مرتين فى الصباح للصغار ومرة ثالثة للكبار فى المساء. وكان من أهم التطورات التعليمية التى شهدتها البلاد فى تلك الفترة هو مشروع تعميم التعليم الالزامى واستقدام الخبراء الأجانب وتوحيد المرحلة الابتدائية وظهور ثلاثة اتجاهات متميزة لكل من نجيب اللاهلى وطه حسين والقبانى وهو ما سنفصل عنه الكلام فى السطور التالية :

١ ــ **مشروع التعليم الالزامى سنة ١٩٢٥ :** عندما فكرت وزارة المعارف فى تعميم مشروع التعليم الأولى كان يشرف على مراقبة التعليم الأولى الشيخ عبد العزيز جاويش ولقد استهدف هذا المشروع تعميم التعليم الالزامى للذكور والاناث على السواء بين سن السابعة والثالثة عشرة . وحدد للانتهاء من المشروع مدة ٢٣ سنة تنتهى سنة ١٩٤٧ ويتكلف تنفيذه ثلاثة ملايين من الجنيهات تتحملها كل من وزارة المعارف ومجالس المديريات . الأولى تدفع مرتبات المدرسين والعاملين والثانية تدفع تكاليف الأبنية والتجهيزات وقد بنى المشروع على أساس استخدام المدرسة دورتين فى اليوم الواحد وأنشىء نوع جديد من المدارس عرف بالمدارس « الالزامية » .

وكانت البداية ناجحة وقوية للمشروع فقد أنشئت فى أول عام من تنفيذ المشروع ١٩٢٥/١٩٢٦ ٧٦٢ مدرسة الزامية ولكن لم يلبث أن

بدأت المشكلات تظهر على الأفق لا سيما المالية وانتهى الأمر بفشـــل المشروع • وفى عام ١٩٤٧ وهو الذى كان مقدرا فيه أن يتم تعميم التعليم الالزامى كان عدد التلامذ الذين يتلقون تعليما فى المرحلة الأولى حوالى ٣/٤ مليون من بين ثلاثة ملايين فى سن المدرسة •

لقد كتب نجيب الهلالى سنة ١٩٤٣ فى تقريره المشهور عن اصلاح التعليم وكان انذاك وزيرا للمعارف يقول انه لم يمن أى نوع من التعليم بمثل الفشل الذى عنى به التعليم الالزامى وكان السبب الرئيسى لهذا الفشل فى نظره هو قصر مدته بما يقدمه من تعليم نصف يومى هزيل •

٢ ــ **استقدام الخبـــراء الأجانب** : استقدمت الحكومة المصرية خبيرين لدراسة نظام التعليم وتطويره هما كلاباريد السويسرى ومان البريطانى وكانت خلاصة عملهما تقريرين مشهورين سنفصل الكلام عنهما فى السطور التالية :

تقرير كلاباريد : كان الدكتور كلاباريد أستاذ علم النفس ومدير معهد جان جاك روسو للبيداجوجيا فى جامعة جنيف بسويسرا • وقـــد استدعته وزارة المعارف المصرية لدراسة نظام التعليم بهدف اصلاحه وتطويره لا سيما نظام اعداد المعلمين • وقد حضر كلاباريد الى مصر فى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨ وأمضى نحو ثمانية أشهر أصدر فى نهايتها تقريرا مشهورا ضمنه خلاصة دراسته ومقترحاته وطبعته وزارة المعارف فيما بعد •

وقد اعتمد كلاباريد فى دراسته على ملاحظاته من خـــلال زيارته للمدارس والاختبارات السيكلوجية التى أجراها على التلاميذ فى مختلف مدارس المدن والأرياف كما استعان بملاحظات وآراء المعلمين والمفتشين وخبراء الامتحانات وكذلك طلاب مدرسة المعلمين العليا • وقد جانب كلاباريد التوفيق فى تطبيقه لاختبارات سيكلوجية مشبعة بالثقافة الأوربية

على التلاميذ المصريين ولم يكن غريبا اذن ما توصل اليه من انخفاض مستوى ذكاء التلاميذ المصريين •

وكانت أهم الموضوعات التى عهد الى الدكتور كلاباريد بدراستها :

١ ــ دراسة نظام التعليم العام بجميع مراحله بهدف تطويره من حيث مواد الدراسة وعددها ومقدارها والتوحيد بين الدراسة فى مدارس البنين والبنات وعدد المدارس لكل مرحلة بالنسبة الى عدد السكان•

٢ ــ دراسة نظام التعليم الالزامى واحتمالات نجاح مشروع تعميم التعليم الالزامى من الوجهة التعليمية والاجتماعية •

٣ ــ دراسة ميزانية التعليم بالنسبة للميزانية العامة •

٤ ــ علاقة المدارس العليا بالجامعة •

٥ ــ نظام مدارس المعلمين وهل يجمع فيها بين المواد العلمية والبيداجوجية وهل تنضم مدرسة المعلمين بقسميها العلمى والأدبى الى كليتى العلوم والآداب بالجامعة المصرية • وما الخطة التى تسير عليها الوزارة فى اعداد تخريج المعلمين •

وقد انتهى كلاباريد من دراسته الى تقديم بعض المقترحات ومن أهمها :

١ ــ نقص عدد التلاميذ فى الفصل مع توزيع التلاميذ توزيعا متجانسا على أساس السن والمستوى العقلى •

٢ ــ تعيين معلمى فصل فى المدارس الأولية والابتدائية وجعل تعليم الأطفال حتى سن التاسعة فى أيدى المعلمات •

٣ ــ تخفيف حدة المركزية ومنح قدر معقول من الحرية للمعلمين ونظار المدارس •

٤ ــ خفض المناهج وتعديل نظام الامتحانات بحيث لا تعتمد على الحفظ والاستظهار وانما على العقل والتفكير •

٥ ــ التوسيع فى تعليم الفتاة بالمدارس الابتدائية والثانوية •

٦ ــ عدم التسرع فى نشر التعليم الالزامى حتى يتخرج الأعداد الكافية من المعلمين •

٧ ــ تعديل أسلوب اعداد المعلمين وانشاء فرق متنقلة لنشر الثقافة فى الريف والقاء محاضرات أسبوعية فى التربية لرفع مستوى أداء المعلمين وتعيين مفتشين سيكلوجيين لمواصلة البحث فى المدارس ولارشاد المعلمين •

تقرير مان : كان المستر مان مفتشا للمدارس وكليات المعلمين بوزارة المعارف البريطانية وقد استدعته الحكومة المصرية لدراسة سياسة التعليم• وحضر الى مصر فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ وبقى بها حتى ابريل سنة ١٩٢٩• وقد أعد فى نهاية اقامته تقريرا قدمه الى وزارة المعارف ضمنه نتائج دراسته وأهم مقترحاته • وكانت أهم الموضوعات التى طرحت عليها لدراستها نظام تخريج المعلمين ومناهج الدراسة فى التعليم العام والعلاقة بين مناهج مدارس البنين والبنات ونظام التعليم الالزامى وعدد المدارس اللازمة لكل مرحلة وميزانية التعليم بالنسبة لميزانية الدولة وهى موضوعات مشتركة قدمت أيضا الى كلاباريد الذى كان موجودا فى نفس الفترة تقريبا وقد اقترح مان عدة اقترحات تأثر فيها بنظام التعليم فى بلاده كما اتفق مع كلاباريد فى كثير من الأمور ومن أهم الاقترحات تخفيف قيود المركزية فى التعليم ومنح المعلمين والنظار مزيدا من الحريات فى ادارة مدارسهم وقيام السلطات المحلية بادارة التعليم الأولى وما يتبعه من مدارس للمعلمين والمعلمات وتطوير المناهج والامتحانات والغاء نظام الدور الثانى وعدم اعتبار الشهادات الدراسية أساس التعيين فى وظائف الحكومة •

٣ ــ **توحيد التعليم الابتدائى** : ترتب على انشاء المدارس الالزامية سنة ١٩٢٥ أن أصبح هناك ثلاثة أنواع من مدارس المرحلة الأولى :

ــ المدارس الالزامية بما تقدمه من تعليم نصف يومى لمدة خمس سنوات •

ــ المدارس الأولية ذات اليوم الكامل ومدتها أربع سنوات •

ــ المدارس الابتدائية ذات اليوم الكامل ومدتها أربع سنوات •

وكانت المدارس الالزامية هى أسوأ هذه الأنواع من حيث نوعية التعليم فى حين أن المدارس الابتدائية كانت أحسن الأنواع الثلاثة • وكان التعليم فيها بمصروفات وكانت تدرس بها اللغة الأجنبية وتؤدى الى التعليم الثانوى ثم العالى •

ومع الفشل الذى منى به مشروع التعليم الالزامى بدأت الحاجة نحو توحيد مدارس المرحلة الأولى • واتخذت أول خطوة فى هذا السبيل عام ٤٠ / ١٩٤١ عندما حول نظام نصف اليوم فى التعليم الالزامى الى نظام اليوم الكامل كما كان الحال فى التعليم الأولى • وبهذا أمكن تحويل كل المدارس الالزامية الى مدارس أولية • وفى سنة ١٩٤٤ ألغيت المصروفات الدراسية من التعليم الابتدائى وفى سنة ١٩٤٧ أمكن تقريب الفجوة التى كانت تفصل بين التعليم الأولى والتعليم الابتدائى بتوحيد مناهجهما باستثناء اللغة الأجنبية • وفى سنة ١٩٥١ توحدت كل مدارس المرحلة الأولى فى مدرسة واحدة سميت بالمدرسة الابتدائية •

٣ ــ **ظهور الاتجاهات التعليمية المتميزة** : كان من أهم الاتجاهات التعليمية التى برزت فى هذه الفترة • وأهمها الاتجاه الذى كان يمثله نجيب الهلالى وهو سياسة الأبعاد الثلاثة والاتجاه الثانى الذى كان يمثله طه حسين وعرف بسياسة الكم والاتجاه الثالث الذى كان يمثله اسماعيل القبانى وهو ما عرف بسياسة الكيف وسنفصل الكلام عنهم فى اسطور التالية :

سياسة الأبعاد الثلاثة (نجيب الهلالى) :

لنجيب الهلالى تقريران مشهوران أحدهما كتبه سنة ١٩٣٥ وهو عن التعليم الثانوى عيوبه ووسائل اصلاحه وسنشير الى مزيد من الكلام عن هذا التقرير فيما بعد • والتقرير الثانى عن اصلاح التعليم فى مصر (١٩٤٣) • وكان نجيب الهلالى فى كتابة هذا التقرير الأخير متأثرا بدرجة كبيرة بالاصلاحات التعليمية فى انجلترا بعد الحرب العالمية لا سيما قانون بتلر الذى صدر فى انجلترا سنة ١٩٤٤ وهو القانون الذى ينظم التعليم فى انجلترا حاليا • وقد سبق قانون بتلر خطوات كثيرة مهدت لصدوره كصدور الكتاب الأبيض •

وهذا يفسر لنا كيف تأثر الهلالى بقانون بتلر على أن تقريره صدر قبل هذا القانون بعام •

وفى حديثه عن الاصلاح التعليمى المقترح يشير الهلالى الى أن تطوير التعليم ينبغى أن يسير فى اتجاهات أو أبعاد ثلاثة : الطول والعرض والعمق أما بعد الطول فيشير الى مدة التعليم واطالتها لتشمل التعليم الالزامى للاطفال والتعليم العام للفتيان والبرامج الأعلى للشباب • أما بعد العرض فيعنى التوسع فى التعليم بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية لكل الطبقات بدون أى تمييز • أما بعد العمق فيعنى جودة التعليم ونوعه وكيفه وحسن اختيار المادة الدراسية بما يتمشى مع قدرة واحتياجات التلاميذ •

وبعبارة أخرى فان الهلالى كان ينظر الى التربية على أنها عملية مستمرة وأنها من المهد الى اللحد وأن التعليم لا ينبغى أن يكون مقصورا على طبقة معينة وانما يجب أن يتاح لكل الطبقات بدون تمييز وقد نادى بأن يكون التعليم الابتدائى والثانوى مجانا ومتاحا لكل المصريين ، كما أن التعليم يجب أن يتنوع ليواجه الاحتياجات الفردية والاستعدادات الشخصية للتلاميذ على مستوى المدرسة الثانوية بتقسيمها الى أنواع منها الأكاديمى ومنها الفنى الزراعى والتجارى والصناعى •

وربما كان لطه حسين تأثير على آراء وأفكار الهلالى فقد كان طه حسين مستشاره الفنى فى الفترة من ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤ وعمل معه فى انسجام تام • الا أنه يبدو واضحا تأثره فى المبادىء التى بنى عليها خطة اصلاح التعليم فى مصر بالمبادىء التى قام عليها قانون بتلر كما أشرنا فقد تبنى هذا القانون فكرة التربية على أنها عملية مستمرة وتبنى أيضا فكرة التعليم العام المجانى للجميع وكذلك تنوع التعليم الثانوى وهى نفس المبادىء التى نادى بها الهلالى لاصلاح التعليم • وعلى كل حال فان مفهوم الهلالى لتكافؤ الفرص التعليمية يعتمد على اتاحة فرص التعليم العام المجانى للجميع بدون تمييز وان يتنوع التعليم ليواجه الاحتياجات والفروق الفردية بين التلاميذ •

اتجاه الكم أو سياسة الماء والهواء : (طه حسين)

فى سنة ١٩٣٨ كتب طه حسين يقول ان التعليم ليس ترفا وانما هو ضرورة وطالب بألا يكون التعليم مقصورا على طبقة معينة • وربما كان طه حسين وهو خريج السربون متأثرا فى ذلك بما حدث فى فرنسا سنة ١٩٣٠ عندما بدأ الغاء المصروفات الدراسية من المدرسة الثانوية • وسمح بدخول أعداد كبيرة من التلاميذ غير الطبقات الاجتماعية التى كانت محظوظة بهذا النوع من التعليم • وطه حسين نفسه يذكر فرنسا كمثال على ديمقراطية تعميم التعليم المجانى[٨] •

ومع أن طه حسين كان يعتقد أن التعليم يتساوى فى الأهمية مع الدفاع القومى فانه كان يعتقد أن فكرة التعليم المجانى للجميع فيها نبذير وهى فوق ما تستطيع امكانيات الدولة أن تتحمله • بيد أن هذه الفكرة نفسها تطورت مع مرور الزمن فبعد ١٢ عاما أى فى سنة ١٩٥٠ عندما أصبح طه حسين وزيرا للمعارف نادى بأن التعليم كالماء والهواء حق لكل انسان ولا يصح أن يباع ويشترى انما يجب أن يكون مجانيا ومتاحا لكل من يريده • وقد طبق طه حسين هذا الكلام فى نفس السنة بالغاء المصروفات الدراسية من التعليم الثانوى وبهذا أصبح

التعليم العام كله مجانيا • وقد ترتب على ذلك زيادة هائلة فى أعـداد تلاميذ التعليم العام من ٩٠٨ر٥٩٨ تلميذا فى ١٩٤٩/٤٨ الى ١ر٠٥١ر٠٥٦ تلميذا عام ١٩٥٠ ثم الى ١ر١٠٢ر٨١٧ تلميذا عام ١٩٥١ وفى التعليم الثانوى كله زاد عدد التلاميذ من ٩٨ر٧٠٤ الى ١٢٧ر٠٦٤ تلميذا ثم الى ١٥٤ر٩٤١ تلميذا فى السنوات نفسها • وزادت ميزانية التعليم زيادة كبيرة من حوالى ١٩ مليونا سنة ١٩٤٩ الى حوالى ٢٩ مليونا سنة ١٩٥١•

وكان لهذا التوسع الكمى الهائل نسبيا فى أعداد التلاميذ فى التعليم العام أثر فى خفض مستواه ونوعيته • وربما كان هذا من الأمور العادية فمن المعروف أن من أهم المشكلات التى تواجهها النظم التعليمية التى تعول على توسع تعليمى كبير هى التوفيق بين الكم والكيف وغالبا ما يكون الكم على حساب الكيف • وقد كان ذلك من أهم الأسباب التى هوجمت من أجلها سياسة طه حسين وروج لها على أنها سياسة الكم مع أنه هو نفسه لم يطلق عليها ذلك •

وكان القبانى أكثر نقاد طه حسين ونقدها نقدا مرا فى عدة مقالات كتبها فى جريدة الأســاس سنة ١٩٥٢ ثم فيما نشر له من كتب فيما بعد وكان من أهم الانتقادات التى وجهها الى سياسة طه حسين أنها أهملت التعليم الابتدائى على حساب التعليم الثانوى وأنها اهتمت بالكم على حساب الكيف فى التعليم •

لقد كان طه حسين على وعى بأهمية الكيف وأكد أنه فى الوقت الذى ينادى فيه بأن يكون اتاحة التعليم لكل المصريين فانه ينبغى أن يكون هذا التعليم بناءً مفيدا ونافعا فلا يرضيه أن تضم المدرسة ألفا فى حين أنها لا تستطيع أن تعلم أكثر من نصف ألف[٩] • ومظهر آخر لاهتمام طه حسين بنوعية التعليم تأكيده لأهمية نوعية المعلم وكان يعتقد أن معلم التعليم الثانوى الى جانب حصوله على الدرجة الجامعية ينبغى أن تعد له مقررات وامتحانات على غرار نظام شهادة « الأجرجاسيون » الفرنسية •

اتجاه الكيف أو تعليم الصفوة : (اسماعيل القبانى)

ويمثل هذا الاتجاه اسماعيل القبانى حتى قبل أن يصبح وزيرا للمعارف فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ • ولذلك أدرجناها ضمن الحديث عن فترة الاستقلال • وقد أكد القبانى أهمية الكيف وقال أنها تأتى قبل الكم • وقد نادى القبانى بضرورة تحسين الكم التوسع التدريجى فى التعليم أما تعميمه فيأتى مؤخرا أو فيما بعد • بيد أن القبانى كان مهتما بصفة رئيسية بالتعليم الثانوى والعالى وفى ذلك يقول القبانى ان فى كل الشعوب المتحضرة يتفق المربون على أن الكيف يأتى قبل الكم فى هذين النوعين من التعليم وأن أى أمة تضحى بالكيف فى سبيل الكم هى أمة تنتحر [١٠] • وفى تبرير ذلك يقول القبانى ان التعليمين الثانوى والعالى يعدان الأفراد الذين يتولون قيادة الأمة فى الجيل التالى وأى انخفاض فى مستواهما يعنى اضعافا لحياتنا المستقبلة[١١] •

ومعنى هذا أن القبانى لا يقبل أى تنازل فى مستوى نوعية التعليم الثانوى والعالى أما فى التعليم الابتدائى ففى رأيه ان انخفاض مستواه يمكن أن يطاق فى سبيل الاسراع بتعميمه[١٢] • والمسألة اذن فى نظر القبانى تتعلق بمفهومه عن التعليم الثانوى ودوره فى اعداد القـادة والجمع بينه وبين التعليم العالى فى هذا الدور • واذا كان مفهوم التعليم الثانوى بهذا المعنى فهو اذن فى نظره ليس تعليما للجميع وانما هو « للصفوة » •

فلسفة تعليمية جديدة أو التعليم بعد ثورة يونية ١٩٥٢ :

فتحت ثورة ١٩٥٢ صفحة جديدة فى تاريخ مصر فقد دخلت البلاد عن طريقها الى مرحلة جديدة من البناء والتجديد والتعمير وارساء قواعد المجتمع ا شتراكى الجديد • وكانت أهم معالم الفلسفة التعليميةالجديدة للثـورة هو توجيه التعليم وجهة قومية تستهدف تحقيق الأهـداف الاجتماعية الكبرى فى التحول الاجتماعى والاقتصادى المنشود واستهدف الفلسفة الجديدة أيضا تخطيط التعليم فى ضوء مطالب التنميةالاقتصادية

والاجتماعية وكذلك تعميم التعليم وتحقيق شعبيته لجميع أفراد الشعب بدون قيود طبقية أو مادية ويرتبط بذلك تعميم التعليم الالزامى واطالة مدته والاهتمام بالتعليم الفنى والتوسع فيه • كما كان من أهم معالم الفلسفة التعليمية الجديدة هو تأكيد سيطرة الدولة على التعليم الخاص والأجنبى وقد سبق أن اشرنا الى أن أول محاولة فى سبيل ذلك كانت لائحة رياض سنة ١٨٧٤ التى لم تر النور وشهد عام ١٩٤٨ أول خطوة فى هذا السبيل لكنها لم تكن خطوة فعالة وجاءت الخطوة الحاسمة سنة ١٩٥٨ بعد العدوان الثلاثى عندما تمكنت البلاد من فرض رقابتهـا على المدارس الأجنبية باستثناء المدارس الأمريكية وقد تحقق ذلك بعد عدوان سنة ١٩٦٧ عندما فرضت الدولة سلطتها على كل المدارس الخاصة والأجنبية فى البلاد بما فيها المدارس الامريكية • وسنتناول فى السطور التالية تفصيل الكلام عن ادارة وتنظيم التعليم فى مرحلته المعاصرة •

* * *